الكتاب الثاني
دستور الأخلاق في القرآن
للدكتور محمد عبد الله دراز
تحليل وعرض أ.د. محمد السيد الجليند

نبذة مختصرة عن المؤلف:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حسنين دراز، ولد في (٨/ ١١/ ١٨٩٤م) بقرية «محلة دياي» مركز دسوق محافظة كفر الشيخ، واشتهرت القرية بالعلم بفضل الدروس التي كان يلقيها جده الشيخ محمد، ومن ثم كان والده الشيخ عبد الله دراز أكثر الناس انتفاعًا بدروس جده وأطول ملازمة له، وبدا أثر ذلك في تربيته لأولاده، فأتم د.محمد عبد الله حفظ القرآن وهو دون العشر سنين ثم انتقل إلى الإسكندرية أوائل ١٩٠٥م حيث التحق بمعهدها، وكان في معية والده الذي اختاره أستاذه الإمام محمد عبده لتأسيس الدراسة الأزهرية النظامية في الثغر السكندري، ونال منها الشهادة الابتدائية بعد أربع سنوات١٩٠٨م، ونال الثانوية من الجامع الأحمدي في صحبة والده أيضًا، وكان أول الناجحين به ١٩١٢م.

وحين عاد والده وكيلًا لمشيخة الإسكندرية عاد معه إلى المعهد الذي نشأ فيه فقضي القسم العالي، وحصل في نهايته على شهادة العالمية في الأزهر، وكان أول المتخرجين من الطلاب جميعًا ١٩١٦م، وعُيِّن في المعهد ذاته بعد تخرجه، ثم اتجه لتعلم اللغة الفرنسية في المدارس الليلة حتى نال شهادة القسم العالي فيها بعد ثلاث سنوات١٩١٩ م، وكان ترتيبه الأول فيها أيضًا- وقد أفاد من معرفته باللغة الفرنسية في الدفاع عن القضية الوطنية أمام السفارات الأجنبية ١٩١٩بل إنه خطب بالفرنسية خطابًا حماسيًا أمام قنصل فرنسا بالإسكندرية، كذلك كان دوره بارزًا في الدفاع عن

الحقائق الإسلامية بالرد على جريدة الطان الفرنسية وغيرها، وانتقل إلى القاهرة١٩٢٨م حيث اختاره المرحوم الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر للتدريس في القسم العالي بالأزهر ثم في قسم التخصص عام ١٩٢٩م ثم في الكليات الأزهرية الناشئة ١٩٣٠م مع أساتذته الكبار محمد الخضر حسين وعلى محفوظ وإبراهيم الجبالي، ولم يكن محمد عبد دراز بأقل منهم كفاءة واقتدارًا على حداثة سنه لحسن تواضعه، وقرب اتصاله بشباب لا يزيد عنهم في الزمن أمدًا ذا بال.

وهكذا لم يكن تعلمه للغة الفرنسية من باب الترف أو شغل الوقت، بل كان يعد نفسه لليوم الذي تطأ فيه قدمه أرض الغرب لنشر الإسلام وإعلاء دعوته، وسافر إلى فرنسا ١٩٣٦م واختير رئيسًا للبعثة؛ لما كان يتمتع به من رجاحة عقل ودماثة خلق، ولم يلجأ إلى التحضير لدرجة الدكتوراه بداية الأمر رغم إتقانه الفرنسية بل سلك الطريق من بدايته، فحصل على شهادة الليسانس في الآداب من السوربون عام ١٩٤٠م ثم على دكتوراه الدولة «الأخلاق في القرآن» من السوربون ديسمبر١٩٤٧م، وذلك يعني أن غايته لم تكن الحصول على درجة الدكتوراه فحسب بل إن له غاية أكبر من ذلك سيفصح عنها عرضنا لمضمون رسالته إن شاء الله، ونال عضوية جماعة كبار العلماء نوفمبر ١٩٤٩م. شارك في العديد من المؤتمرات آخرها مؤتمر الثقافة الإسلامية الذي عقد في لاهور بباكستان في٦/ ١/ ١٩٥٨ وقدَّم بحثه الممتع بعنوان «موقف الإسلام من الأديان الأخرى وعلاقته بها»، وشاء الله أن يلقيه غيره حيث فاجأته الأزمة القلبية ووافته المنية أثناء المؤتمر، وكانت آخر كلماته: «يارب إن كنت راضيًا عني لا أبالي».

وقد أثرى الدكتور دراز المكتبة العربية بالعديد من الكتب والمؤلفات منها: المختار من كنوز السنة النبوية، النبأ العظيم «نظرات جديدة في القرآن الكريم»، ودراسات إسلامية، ونظرات في الإسلام، وحصاد قلم، ودستور الأخلاق في القرآن

«كان هذا الكتاب هو القسم الأول من رسالة الدكتوراه التي ناقشها الدكتور دراز في١٥/ ١٢/ ١٩٤٧م بجامعة السوربون، بإشراف المستشرق الفرنسي المعروف لويس ماسنيون، والتي ترجمها من اللغة الفرنسية فضلًا عن تحقيقها والتعليق عليها الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، بعنوان «دستور الأخلاق في القرآن»، ونشرت بمعرفة دار البحوث العملية بالكويت ومؤسسة الرسالة بيروت، وظهرت الطبعة الأولى سنة١٩٧٣م، أي أنها ظهرت باللغة العربية بعد ربع قرن من الزمان.

وقد استغرقت هذه الرسالة من الشيخ دراز ست سنوات إذ شرع فيها عام١٩٤١م، يضاف إلى هذه السنوات خمس سنوات قبلها قضاها للتحضير لدرجة الليسانس ودراسة الفلسفة والمنطق والأخلاق وعلم النفس...أي أنه كتب رسالته وهو في سن الخمسين فكان عالمًا كبيرًا يكتب دراسة وسوف يتضح ذلك من خلال عرضنا لرسالته.

أسباب دراسته للنظرية الأخلاقية في القرآن:

رغم أن الجانب الأخلاقي مشترك بين أتباع أهل الأديان جميعًا، فإننا نجد أن مؤلفات علم الأخلاق العام التي كتبها علماء غربيون لم تتعرض لدستور الأخلاق عند المسلمين، بل إن ما ورد في الكتب الأوربية التي تعالج مسائل الإسلام الخاصة يعد محدودًا حيث يتمثل في عدد قليل من الآيات القرآنية المترجمة ترجمة حرفية دون محاولة لاستخلاص المبادئ الأخلاقية العامة، ومن ثم كانت الحاجة ماسة إلى دراسة الموضوع وتصحيح الأخطاء، ومعروف أن كتب الأخلاق الإسلامية لا تخرج عن نوعين: نوع يتناول الأخلاق العملية، والآخر يتناول الأخلاق النظرية من وجهة نظر فلاسفة اليونان، أي أنها- على أية حال- لم تحاول أن تستخلص دستورًا للأخلاق من القرآن الكريم.

أما لدى علماء المسلمين فقد تعرضوا لدراستها من منطلقات مذهبية عبرت

عن روح الاختلاف بين المذاهب التي ينتمي إليها كل عالم، ولا يرد فيها القرآن إلا بصفة مكملة لفكرة سبق الأخذ بها، ومن هنا يمكن أن نفهم أيضًا منهجه في كتابه.

منهجه في الدراسة:

كان السؤال الجوهري في أطروحة الدكتور محمد عبد الله دراز هو: كيف يصور القرآن لنا عناصر الحياة الأخلاقية؟، وكان هدفه الرئيس في أطروحته إبراز الطابع العام للأخلاق التي تُستمد من القرآن من الناحيتين النظرية والعملية، محاولًا جهده أن يسد ثغرة في مؤلفات علم الأخلاق العام، فكان هدفه صريحًا عبَّر عنه بقوله «ولذلك بدا لنا من الضروري أن نتناول الموضوع من جديد، وأن نعالجه تبعًا لمنهج أكثر سلامة، من أجل تصحيح الأخطاء، وملء هذه الفجوة في المكتبة الأوربية، وحتى نُري علماء الغرب الوجه الحقيقي للأخلاق القرآنية، وذلكم في الواقع هو هدفنا الأساسي من عملنا هذا»[(١)].

ويُميز ابتداءً بين فرعين لعلم الأخلاق هما: النظرية والتطبيق، إذ تضمنت في القسم الأول دستور الأخلاق النظرية في القرآن، وفي القسم الثاني دستور الأخلاق العملية في القرآن.

ففي الجانب العملي استخلص النصوص ذات الصلة بالموضوع، لكنه لم يلتزم أن يستوعبها إنما اكتفي بما يدل على القواعد المختلفة للسلوك، مع تجنب التكرار، كما اعتمد النظام المنطقي في التصنيف بدل ترتيب السور أو الترتيب الأبجدي، وذلك حسب العلاقة التي سيقت القاعدة لتنظيمها.

أما في الجانب النظري فقد ركز اهتمامه على المجال الأخلاقي، ووضع كل مسألة في إطار المصطلحات التي تصاغ بها لدى الأخلاقيين المحدثين، واتخذ من

(١) دستور الأخلاق: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص:٤.

القرآن نقطة انطلاق للإجابة على كل مسألة، وذلك بالرجوع المباشر إلى النص، وقد لاقى صعوبة بكون النصوص المتعلقة بالنظرية الأخلاقية ليست بالكثرة والوضوح اللذين تمتاز بهما الأحكام العملية.

وتساءل هنا تساؤلًا جوهريًا هو: «**هل القرآن كتاب نظري؟ أو هل يمكن أن يُلتمس فيه ما يُلتمس، من المؤلفات والأعمال الفلسفية؟**».

سجَّل د.دراز في إجابته الفروق بين التعليم القرآني والتعليم الفلسفي من حيث المصادر أو المناهج، وإن كانا يلتقيان في الموضوع والهدف قائلًا: «فليس يكفي أن نقول: إن القرآن لا ينكر الفلسفة الحقة، وليدة التفكير الناضج، وعاشقة اليقين، ولا يكفي كذلك أن نقول: إنه يوافقها ويشجعها، وإنه يرتضي بحثها المنصف، بل ينبغي أن نضيف إلى ذلك: أنه يمدها بمادة غزيرة في الموضوعات، وفي الاستدلالات» (ص:١٥).

يُلاحَظ أن القرآن إن لم يقدم الحقائق الأساسية مجتمعة في نظام موحد، فإنه مشتمل على جميع العناصر الأساسية للفلسفة الدينية: أصل الإنسان، ومصيره، وأصل العالم ومصيره..

فالجهد الأكبر في الدراسة انصبَّ في البحث عن أسس النظرية الأخلاقية في القرآن، ويصل إلى أن القرآن وضع قاعدة للسلوك شاملة ومفصلة وأتبعها بقواعد من المعرفة النظرية أعظم متانة وأشد صلابة.

وكان تصوره الأولي لمشروع عمله هو عرض القانون الأخلاقي المستمد من القرآن وبيانه النبوي، لكن لويس ماسنيون M. Louis Massignon أشار عليه أن يقارن بنظريات المدارس الإسلامية المشهورة، كما أن رينيه لوسن M. Rene Le Senneاقترح عليه أن يقارن ببعض النظريات الغربية، فاعتمد المقارنة منهجًا

في دراسته.

وفي خلاصة منهجه يمكننا القول: إنه اعتمد التأليف المنهجي والتصنيف الجامع، فقسَّم عمله إلى دراسة نظرية وأخرى عملية، وقد استخلصها من القرآن الكريم، لكنه عالج المسائل الأخلاقية بحسب المفاهيم التي تُعالَج بها عند علماء الأخلاق المحدثين، فكان مفتاح الدراسة مصطلحات غربية في علم الأخلاق، أما في المضمون فكانت المادة العلمية قرآنية مقارنة بالدراسات الإسلامية السابقة وببعض الدراسات الغربية.

وقد جاءت النظرية الأخلاقية كما يمكن استخلاصها من القرآن في خمسة فصول، وهي على التوالي: الفصل الأول: الإلزام، والثاني: المسئولية، والثالث الجزاء، والرابع النية والدوافع، والخامس: الجهد، ثم خاتمة عامة لهذا القسم، وجعل القسم الثاني أيضًا في خمسة فصول متوالية، وهي: الأخلاق الفردية، والأخلاق الأسرية، والأخلاق الاجتماعية، أخلاق الدولة، الأخلاق الدينية فضلاً عن إجماله لبعض أمهات الفضائل الإسلامية. ولعله من المهم أن نعرض هنا بعض عناصر النظرية الأخلاقية في القرآن:

الفصل الأول الإلزام:

قرر فيه أن أي مذهب أخلاقي يقوم على فكرة الإلزام، فإذا لم يكن هنالك إلزام فلن تكون هناك مسئولية، وإذا عُدمت المسئولية فلن يكون هناك نظام، ومن ثَمَّ تتفشي الفوضى، وهذا ما دعاه إلى معرفة طبيعة الإلزام ومصادره وخصائصه ومناقضاته.

قدم د.دراز لنظرية القرآن في الإلزام بعرض لرأي برجسون في الإلزام بأنه سلطة خارجية قهرية نابعة من المجتمع من جهة ومن الإحساس الغريزي بالإنسانية العامة، وبذلك يكون الإلزام عادة يشبه غريزة النحلة أو النملة، وبذلك أغفل

برجسون الذين لديهم طموح إلى المثل الأعلى ويحاولون قيادة المجتمع لا الانقياد له، وكذلك فإنه قد أغفل العنصر الفردي في الرغبة في الاستقلال والذاتية عن المجموع البشري، ولذلك فإن الإلزام إذا أصبح قهريًا فإنه يفقد صفته الأخلاقية، وإذا كان سعيًا إلى المثل العليا دونما آمر فإنه يُعد نوعًا من الإحساس بالجمال الذي يخرج عن صفة الإلزامية لاختلافه من فرد لآخر، وبناء عليه فإن القرآن يهدم الانسياق وراء الهوى دون تفكير بقوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ﴾ [ص:٢٦] والانقياد الأعمى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٢٣].

أما كانط فقد كشف عن مصدر الإلزام ورأى أنه يكمن في تلك الملكة العليا في النفس الإنسانية والتي توجد مستقلة عن الشهوة وعن العالم الخارجي، وهي العقل الذي يسيطر على حب الذات(الهوى)، وهي تتفق مع النظرية القرآنية إذا ما نحينا عنها نزعة التشاؤم والبرود العاطفي، حيث إن القرآن علمنا أن النفس تكونت على الإحساس بالخير والشر ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس:٧، ٨] بل الإنسان مُزوَّد ببصيرة أخلاقية ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾ [القيامة:١٤] وهُدِي طريقي الفضيلة والرذيلة ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠]، فالعقل هو القوة الباطنة التي تسيطر على قدراتنا الدنيا وتوجه سلوكه بافعل ولا تفعل، والقرآن لم يقتصر على الملكات العقلية فحسب بل أيقظ مشاعرنا وأزكاها تحت سلطة العقل، وإذا كان العقل يمتلك صفة الإلزام في سلوكنا الأخلاقي فهل يمكن أن يميز الحُسن والقُبح والمدح والذم؟ وهل يمكن أن يُحمل على التكليف قبل إرسال الرسل؟ اختلفت الإجابات التي قدمت، فالمعتزلة والشيعة يؤكدون على قدرة العقل على التحسين والتقبيح في حين أن الأشاعرة ينكرون ذلك والماتريدية يسلمون به في حدود الواجبات الأولية، ولو نظرنا إلى التكليف بالعبادة فلن يستطيع العقل أن يصل فيها إلى تنظيم، وهذا يعني أنه يحتاج إلى قوة عليا ترسم له الطريق وتوجهه على

اختلاف الأزمنة والأمكنة ليكون سلطة عليا تتوفر لها صفة الأخلاقية والشمولية، ومن هنا فبدلًا من أن نقول العقل المحض يجب أن نقول العقل العلوي الإلهي الذي يمكن أن يحل محل النور الفطري ويكمله، لأن الله تعالى هو الذي خلق وهو العليم بمن خلق، ومن هنا نجد أن عقلنا هو الذي يأمرنا بالخضوع إلى العقل الإلهي،فسلطة العقل الإنساني تنصت في حقيقة الأمر إلى صوت العقل الإلهي الذي يتكلم في داخل كل منا دون أن يذكر اسمه.

وإذا كان الله هو الذي يرشدنا إلى واجبنا فهل شريعته مصدر واحد أو عدة مصادر؟ حددها الفقهاء في أربعة، هي: القرآن كلمة الله، والسنة ما نُقل عن الرسول، والإجماع الحُكم المجتمع عليه في الأمة، والقياس، فهل هذه سلطات إلزامية متعددة أم سلطة واحدة؟ فالحق أن جهود الفقهاء ليست إلا في التوصل إلى ذلكم المنبع الوحيد الذي يجب أن يَسْتَقي منه الناس جميعًا من قريب أو من بعيد، وهو حكم الله الذي يسجله القرآن في المقام الأول ثم يأتي الحديث ليبينه ويفسره، فإذا لم يرد في القرآن أو السنة فإن القياس يكشف عنه في روحهما، ثم يأتي الإجماع محاولًا إدراك الحكم في فحوى مجموعهما، فالله تعالى وحده إذن هو ا لمشرع وليس الآخرون سوى مقررين لأمره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والقرآن لا يقدم لنا الأمر الإلهي على أنه سلطة مطلقة بل إنه يقدم كل حكم في الشريعة بما يُسوِّغه من قيمة أخلاقية تُعد أساسه، ومن ذلك أنه حينما يدعونا إلى تقبل تسوية الصلح من أهلينا حتى لو كانت في غير صالحنا بدعوته بتلك الحكمة «والصلح خير» وهكذا.

خصائص التكليف الأخلاقي:

يتسم القانون الأخلاقي في القرآن بطابع الشمول حيث إن أوامره – تعالى – موجهة لجميع البشر: «**يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعًا**» حتى الحالات التي لها مناسبة خاصة فإنها تمتد لتشمل الحالات المماثلة ما دام القياس واضحًا، ويؤيد

ذلك ابن حزم - وهو من أشد الناس هجومًا عليه - ومن ذلك ما أعلنه الرسول ﷺ: «**إنما قولي لمائة كقولي لامرأة واحدة**»، وهذا يمتد ليشمل كل الظروف التي يوجد فيها فرد معين، وتسمى تلك الضرورة بالضرورة المطلقة، وهي ليست ضرورة قهرية وإنما هي ضرورة اختيارية مع وجود الإمكان وهي في ذات الوقت ضرورة مثالية تفرض نفسها على الضمير.

شروط القانون الأخلاقي:

إمكان العمل بحيث يُقْصَى من مجال التكليف كل ما لا يخضع خضوعًا مباشرًا أو غير مباشر لقدرتنا، وكذلك كل تكليف لا تقر العادة إمكان تحمله كما تنفي كل مشقة يمكن أن تستنفد قوى الإنسان، وذلك من رحمة الله التي لا تنتهي في تيسير الأعمال على الناس، وهكذا نجد أن الإلزام الأخلاقي قد جاء في القرآن مشروطًا بأمرين:

أولهما- أن النشاط الذي يستهدفه يجب أن يكون يسيرًا على الطبيعة الإنسانية بعامة أي أن يكون خاضعًا لإرادة الإنسان، وثانيهما- أن يكون هذا النشاط ميسرًا في واقع الحياة المحسوسة أي يمكن ممارسته ولا يكفي ذلك لأن يكون الفعل واجبًا أخلاقيًا حيث هنالك درجات في تحديد الواجب ومدى ارتباطه بفكرة الخير.

تناقضات الإلزام:

وأولها الوحدة والتنوع، فالسلوك الأخلاقي الذي يقدمه هذا العلم إما أن يكون عامًا وثابتًا وإما أن يكون قابلًا للتنويع والتعديل تبعًا لتغير الحياة وتنوعها، وهكذا فإما أن نحافظ على وحدة القانون أو أن نحترم تنوع الطبيعة المحكومة بهذا القانون؟ وتلك هي أولى الصعوبات الأخلاقية أما الثانية ولها علاقة بالأولى فهي علاقة تجمع بين إرادتين مختلفتين، المُشرِّع الذي يأمر وهو شديد الحرص على سلطته والفرد الذي يعمل وهو يدافع عن حريته. فالانحياز التام لأحد الطرفين للإلزام الصرف من قِبَل

المشرع يؤدي إلي انتفاء الحرية بالخضوع التام، والالتحام التام بالحرية يتحول به الإلزام إلى مجرد نصيحة يمكن أن تقبل أو ترد فإلى أي الطرفين ننحاز أم نحاول التوفيق بينهما لكن على أي أساس؟ وعرض د.دراز لمثلين لهذين الاتجاهين أحدهما «كانت» الذي يمثل السلطة العقلية الصارمة للواجب، والآخر «فريدريك روه» الذي دافع عن أصالة العامل النفسي ضد صرامة المنطق العقلي.

المسئولية:

بيَّن المؤلف مدى الارتباط بين الإلزام والمسئولية والجزاء باعتبار أن الإلزام يلزم عنه المسئولية التي يلزم عنها الجزاء، والمسئولية تعد نوعًا خاصًا من الإلزام، حيث إننا حينما نحللها نجد أنها تشتمل على علاقة مزدوجة من ناحية الفرد المسئول: علاقته بأعماله من جهة وبمن يحكمون على هذه الأعمال، فالمسئولية إذًا استعداد فطري بالقدرة على أن يلزم المرء المسئول نفسه أولًا، وهذا يعني أن الإنسان الفاعل يجب أن يكون مختارًا بين إمكانات متعددة ولديه القدرة على الاختيار، وهذه القدرة الفعلية، هي التي تقوم عليها المسئولية الأخلاقية وتصبح محملًا لناتج الفعل.

وعرض بعد ذلك لأنواع المسئولية في القرآن، وهي: المسئولية الدينية والاجتماعية والأخلاقية المحضة، والمسئولية الدينية متى ارتضاها الإنسان وألزم نفسه بها فهي مسئولية أخلاقية في الإلزام الذاتي نفسه يحتاج إلى مسئولية دينية، فالمسئولية تجاه الآخرين دينية مثل حق الوالدين في الطاعة ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البقرة:٨٣] لكنها مشروطة بالطاعة في غير معصية ﴿ وَإِن جَٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ﴾ [العنكبوت:٨].

وتطرق بعد ذلك إلى الشروط اللازمة للمسئولية الأخلاقية والدينية: فوفقًا للآيات القرآنية الكثيرة أكد الشيخ دراز أن المسئولية في القرآن تتسم بالطابع

الشمولي حيث لا تفرق بين عقل إنساني أو عقل فوق إنساني ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾ [مريم:٩٣] ، وتلك هي المسئولية أمام الله يوم القيامة، حتى في يوم الحساب نجد أن المسئولية الأخلاقية بارزة تجاه الفرد ﴿ ٱقْرَأْ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ ٱلْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا ﴾ [الإسراء:١٤] ، تتجلي هذه المسئولية في الدنيا بعموم قول الرسول ﷺ: «**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**»، ولكي تكون المسئولية الأخلاقية والدينية شاملة يلزمها شروط، منها:

الطابع الشخصي للمسئولية، فهي مسئولية تتعلق بالفرد لا بالمجموع، كما قال الله تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ ﴾ [الإسراء:١٥] ومن هذه الآية وغيرها يظهر أن القرآن يرفض امتداد المسئولية أو تحويلها كما في قضية خطيئة آدم التي استبعدها القرآن، ولكن هذه المسئولية الفردية قد تمتد لتندمج مع المسئولية الجماعية؛ لأن الجماعة هي جملة ضمائر فردية تعلم القاعدة الأخلاقية، فهي تمتد من جيل الآباء إلى جيل الأبناء بحيث لا ينقص ذلك من مسئولية الأبناء، وإن كان يضيف في الوقت نفسه إلى مسئولية السابقين عليهم ﴿ وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ ۖ ﴾ [العنكبوت:١٣] ، وهذه المسئولية التي يتحملها جيل الآباء ناتجة لأنهم هم أصحاب العادات والقيم والتربية، ومن ثم فإنهم يتحملون شيئًا من معصية الأبناء، في حين أن اللاحقين لا يتحملون من آثام السابقين شيئًا ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة:١٣٤] ، ومبدأ الشفاعة لا يلغي مسئولية الإنسان بأن ينقله من حالة يستحقها إلى أخرى لا يستحقها؛ لأنها لا تكون إلا بمراد الله ورضاه، وتكون بناء على فضائل المشفوع له لا بفضائل الشفيع، فإذا تبين للشفيع ما كان يجهل فإنه لا يتدخل لينقذهم مهما بذل من واجب يُشكر عليه، وبذلك لا يستوي الخبيث والطيب ويكون الإنسان مسئولًا.

أما الأساس الثاني الذي تستند إليه المسئولية بعد طابعها الشخصي فهو الأساس القانوني، فلا حساب ما لم يكن هناك علم مسبق بأحكام الأفعال، والإعلام بها إما داخلي يرجع إلى الفطرة والعقل، على اختلاف بين المدارس الإسلامية في مستويات ما يسأل عنه هذا النوع من العلم بأحكام الأفعال، ويتمسك أهل السنة بظاهر ما بينه الله ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [الإسراء:١٥]، وعللت عدم الإلزام بالفطرة آية أخرى، هي قوله تعالى: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [النساء:١٦٥]، والحقيقة أن الله أوجب على نفسه أن يُعْلِم الناس قبل أن يحملهم مسئوليتهم، لأنه يرى من الظلم تعذيب القرى التي تغفل عن واجباتها، لأنها لم تعرفها: ﴿ ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴾ [الأنعام:١٣١]، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴿٢٠٨﴾ ذِكْرَىٰ وَمَا كُنَّا ظَٰلِمِينَ ﴾ [الشعراء:٢٠٨، ٢٠٩].

والعلم بالقانون هنا يقتضي ضرورة إبلاغه إلى علم المكلف، سواء بالتربية أو النشر أو الصدفة، أم بسعي المكلف نفسه وبحثه، فالقرآن عندما تحدث عن الأقوام السابقين أشار إلى وصول التعليم الإلهي إليهم، وهذا يشمل القرآن ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ ۚ ﴾ [الأنعام:١٩].

أما الشرط الثالث لتحمل المسئولية فهو توفر العنصر الجوهري في العمل، ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [البقرة:٢٢٥]، فـ«النية شرط ضروري للأخلاقية، وهي على ذلك شرط للمسئولية، ولكنها ليست بأي حال شرطًا كافيًا لهذه أو تلك».

أما الشرط الرابع للمسئولية فهو الحرية، ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ

وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [النحل:١٠٦]، ويشير إلى أربعة عناصر توضح المشكلة: غيبية أفعالنا المستقبلية ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان:٣٤]، وقدرة الإنسان على أن يحسن أو يفسد كيانه الجواني ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴾ [الشمس:٩-١٠]، وعجز جميع المثيرات عن أن تمارس إكراهًا واقعيًا على قراراتنا ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلَّا أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنفُسَكُم ﴾ [إبراهيم:٢٢]، والإدانة القاسية للأعمال الناشئة عن الهوى أو التقليد الأعمى ﴿ وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ [الأعراف:١٧٦]، ﴿ إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ۝٦٩ فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴾ [الأعراف:٧٠،٦٩].

فالمبدأ القرآني للمسئولية مبدأ فردي يستبعد كل مسئولية موروثة، أو جماعية بالمعنى الحقيقي للكلمة، لكن هذه المبادئ قد يُرد عليها بعض الاستثناءات في الميدان الفقهي، لكن العمل الإرادي للفرد المزود بالعقل، هو الموضوع الدائم والوحيد للمسئولية، وتبقى نية فعل الشر شرطًا ضروريًا للعقاب.

الجزاء:

وهو رد فعل القانون على موقف الأشخاص الخاضعين لهذا القانون، وإذا كان القانون الأخلاقي لا يتضمن تنفيذه أو انتهاكه أية نتيجة لصالح الفرد الذي يفرض عليه، أو ضده، فإنه لن يكون ملزمًا، لكن السؤال فيم يتمثل هذا الجزاء، لا بد أن نستبعد كل فكرة للثواب والعقاب تؤثر في حواسنا الخارجية، لأنها لا تسمى أخلاقية كما أنها ليست ضرورية، كما أن ندم الضمير ورضاه ليس كافيًا كعقوبة أو مكافأة للقانون الأخلاقي، فالمتعة والألم هما رد فعل لضميرنا على ذاته أكثر من أن يكونا رد فعل للقانون علينا.

إن الجزاء الأخلاقي في القرآن هو التوبة، فهي تفترض جهدًا وواجبًا جديدًا يفرضه الشرع علينا على إثر تقصير في الواجب الأولي، وهي واجب لا يحتمل التأخير ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ ﴾ [النساء:١٨]، فالتوبة جزاء إصلاحي يتضمن إعادة تجديد البناء الذي تهدم بصورة منهجية، لذلك اقترنت كلمات التوبة بكلمات الإصلاح والإحسان في القرآن، ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ ﴾ (البقرة:١٦٠- النساء:١٤٦)، ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النور:٥-آل عمران:٨٩]، فالتوبة إصلاح للماضي وتنظيم لمستقبل أفضل، فالإصلاح تدارك للماضي، وتعويض للنقص الذي حصل ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ [هود:١١٤]، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ [التوبة:١٠٣].

فالجزاء الأخلاقي الثوابي يتمثل في الحسنة والسيئة، أي كسب القيمة أو خسارتها، أما الجزاء القانوني (النظام العقابي في التشريع الإسلامي) فيميز فيه بين مستويين الأول العقوبة المحددة بدقة، ولا يتوقف تطبيقها لا على حالة المذنب ولا على مشاعر الضحايا، فهي من شأن الصالح العام، وهي عقوبات لجرائم محدودة(الحرابة، السرقة، شرب الخمر، الزنا، القذف)، ويلاحظ في هذا السياق أن العقوبات كلما كانت أشد تنكيلًا قل غالبًا تطبيقها، فهي قسوة في السياق النظري لا العملي. أما الجرائم الأخرى فتنتمي إلى المستوى الثاني وهو المتروك للقضاء.

هذا الجزاء الأخلاقي والقانوني دنيوي ومرتبط بالواقع، ويقابله جزاء إلهي أخروي، يعتبر أساسًا في نظام التوجيه القرآني ووصاياه، والتي ترجع إلى ثلاث طوائف هي:

المسوغات الباطنة، وهي الرجوع في دعم التكليف عقليًا على قيمة أخلاقية

مرتبطة بهذا التكليف، وهي قيمة إيجابية في الأمر سلبية في النهي، وهي قيمة موضوعية كالحق والباطل والعدل والظلم، ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءًۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الرعد:١٧]، ويسرد نماذج قرآنية كثيرة وبأساليب مختلفة لهذا النوع من المسوغات.

أما المجموعة الثانية من الوصايا القرآنية، فهي تلك التي تراعي الظروف المحيطة وموقف الإنسان منها، فهو إما متقبل بوضوح ومتجاوب مع الأمر الإلهي، فيناسبه قول مشجع ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢١٥]، أو متجاوب عمومًا لأحكام الشرع، لكنه لا يستبعد إمكان الخطأ، وهذا في مرحلة ما قبل العمل، فيصدر الأمر بصورة مجردة بعض الشيء، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْۖ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْۖ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة:١٣٤]، أو يكون موقف الإنسان طائعًا من حيث المبدأ مع احتمال التغيير لظروف خاصة، فيأتي التكليف أشد صرامة ويغلب عنصر المنع على عنصر الدفع، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثْمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:١٨١]، أو يكون موقف الإنسان هو التمرد والمجاهرة، فيأتيه الخطاب الوعيد، ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [فاطر:٨].

أما المجموعة الثالثة من الوصايا القرآنية فهي التي تنبه إلى اعتبار النتائج المترتبة على العمل، كالنتائج الطبيعية، سواء كانت آثارها فردية أو عامة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة:١٠١]، ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة:١٧٩]، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾ [الإسراء:٢٩].

أما طبيعة الجزاء الإلهي فهو شامل، منه عاجل ومنه آجل، ومنه أخلاقي روحي، ومنه مادي خالص، ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ قَدۡ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيۡءٖ قَدۡرٗا ۝٣ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا ﴾ [الطلاق:٢، ٤]، ومنه ما يتصل بجماعة المؤمنين ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوۡمِهِمۡ فَجَآءُوهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمۡنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الروم:٤٧]، وفيه ما يعزز الفطرة والجانب الأخلاقي والعقلي ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ [العنكبوت:٦٩]، وكذلك الجانب الروحي، ﴿ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ ﴾ [البقرة:١٥٢]، والآيات التي تتحدث عمن يحبهم الله ومن لا يحبهم كثيرة جدًا، وقد عرض في الكتب لأنواع الجزاء الإلهي الدنيوي والأخروي، مع إحصاءات لها.

ويصل في النهاية إلى تأكيد أن النظرية القرآنية في الجزاء تستهدف النفس الإنسانية بكل قواها، وفي كل أعماقها، وتدعو جميع الناس بطبقاتهم ودرجات عقولهم.

النية:

وهي حركة تنزع بها الإرادة نحو شيء معين لتحقيقه أو إحرازه، أي أن أي عمل يتوجه له النشاط الإرادي يكون له باعث أو دافع يتزامن مع العمل، وبذلك تعد النية هي الشعور النفسي الذي يصحب العمل، وهي عبارة عن ثلاثة عناصر تكوينية:

١- **تصور المرء لما يعمله.**

٢- **إرادة إحداثه.**

٣- إرادته بالتحديد على أنه مأمور به أو مفروض.

وهذه العناصر تعني الشعور اليقظ الحاضر إزاء الفعل، ثم عَرَض د. دراز بعد ذلك لإمكانية تلك العناصر متسائلًا: هل يمكن غياب النية كليًا أو جزئيًا وما الذي يترتب على ذلك، وهل غيابها يغير من طبيعة العمل؟... وفيما يتعلق بغيبة النية وضَّح موقف الشرع من أي عمل يصدر عنا دون معرفة أو إرادة فنحن غير مسئولين عنه ولا نحاسب عليه حتى وإن تم الفعل بنية حسنة وسبب أضرارًا للآخرين، ورغم ذلك فإننا لا نُعفى إعفاءً كاملًا من واجباتنا نتيجة حدث يقع مستقلًا عنا أو رغم إرادتنا، وهذا يتأتى بمحض القانون الاجتماعي لأننا لا يمكن أن نُدْخِل في باب الأخلاق أي عمل إذا لم يكن شعوريًا وإراديًا وانعقدت عليه النية وفقًا لما صَدَّر به البخاري صحيحه من حديث رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**» أي أن الأعمال لا توجد أخلاقيًا إلا بالنوايا، وإن كان هنالك بعض الواجبات الفردية قد تغاضى الفقهاء المسلمون عن النية فيها مثل الاستبراء والتطهر وهذا يعني أن هناك استثناء في مبدأ النية الذي أعلن رسول الله ﷺ أنه لا ينفصل عن كل نشاط إنساني، حتى أن أتباع الفقه الحنفي في العراق قد حاولوا تأويله بأن النية فيه شرط كمال لا شرط صحة، وهذا يعني أن الاقتران بين العمل والنية محترم بالإجماع، ولا يصلح قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة كما قال الحسن البصري وسعيد بن جبير وتلك هي الأخلاقية الكاملة مع أفضلية النية.

وبناء على السابق بيَّن الشيخ دراز إلحاح القرآن على موافقة الظاهر للباطن أو موافقة عمل القلب وحركة البدن، والله تعالى يقول: ﴿وَذَرُوا۟ ظَٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام:١٢٠] وهذا يدعونا للتساؤل هل تكفي النية بنفسها عن العمل؟ أجاب عن ذلك التساؤل من خلال ثلاث مجموعات بيَّن فيها موقع النية من العمل:

١- نية مع محاولة التنفيذ.

٢- نية منعت محاولتها منعًا طارئًا عرضيًا.

٣- نية فرضية.

فهذه النيات تختلف فيما بينها بحسب قربها أو بعدها من العمل وإن كانت تتماثل في الطبيعة فإنها تختلف في الدرجة وأيًا ما كان الأمر فإن للنية دائمًا أجرها، ولكنها كلها اقتربت من العمل غنيت بالقيم، بحيث لا تبلغ قيمتها إلا في العمل التام، وهناك نصوص محددة تؤكد صراحة هذا الفرق في الدرجة بين النية المتحققة، والنية المخفقة ، منها الحديث القدسي: «**إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله عنده حسنة كاملة، وإن هم بها فعملها كتبها الله عنده عشر حسنات إلى سبعمائة ضعف إلى أضعاف كثيرة**»، والله تعالى فضل في كتابه المجاهدين على القاعدين درجة «**فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة وكلًا وعد الله الحسنى**» ثم بيَّن أننا لكي نحكم على نية معينة بأنها طيبة أو خبيثة أو جائزة يلزمنا أن نراعي عاملين: الأول - نوع العمل الذي نقصد إلى ممارسته.

والثاني- الدور الذي يُناط به ليؤديه في بناء قوتنا المحركة.

ولم يفته أن يعرض لنا أيضًا في هذا الفصل للنيات السيئة التي تُعد انحرافًا شعوريًا وإراديًا عن الطريق المرسومة، وهي: نية الإضرار، ونية التهرب من الواجب، ونية الحصول على كسب غير مشروع، ونية إرضاء الناس.

وانتهى في هذا الفصل إلى أن العمل المادي المحض لا يكفي لكي يكون هذا العمل أخلاقيًا حتى وإن اجتمع فيه الشعور والإرادة معًا؛ لأن العمل المطلوب يجب أن يُتصور في علاقته بقانون أو يجب أن تكون فكرة الواجب جزءا من هدفه، أما الأخلاق الإسلامية فلابد للعمل فيها أن يكون مطابقًا لقاعدة الشرع، إذ الشرط

الأولي للفعل الأخلاقي هو وجود إرادة تشرع في العمل في علاقته بالقاعدة وليس هذا فحسب بل لابد أيضًا أن يكون هنالك اختيار للهدف البعيد، وهو الغاية فتتجلى في النية الأخلاقية بأخص معانيها، وهي أن تجعل الله تعالى هو غايتك من العمل.

وجاء الفصل الخامس متناولًا السلاح الهجومي والدفاعي في معركة الفضيلة ألا وهو «**الجهد**»، لذلك قيل في موضوعه إنه مقاومة قوة أو قهر مقاومة كالامتناع عن الشر في مواجهة القوى التي تدفعنا إليه، ومن ثم مثلت حياة الإنسان جهادًا لأنواع الشرور حتى يأتيها الموت، والقرآن يذكرنا بهذا الظرف الملازم للطبيعة الإنسانية ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ [الانشقاق:٦] ، وهذا الجهد أدخل في تحديد الإيمان الصادق بقول الله تعالى ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ [الحجرات:١٥] بعد أن جعله الله تكليفًا ميسورًا في استطاعة الإنسان، ودعا إلى أن يكون ثابتًا ومستمرًا من أجل الخير ومقاومة الهوى، ومن هنا يرتبط مصطلح الجهد بمصطلح القيمة الأخلاقية في علاقة ثابتة يقاس أحدهما بالآخر في صورة معادلة فوجود أحدهما أو نقصه يستتبع نفس الأثر في الآخر، ولكن هناك صفات فطرية تصدر عنا بلا جهد في صورة انبعاث تلقائي وأخرى تحتاج إلى جهد، فهل يحتفظ للجهد بكل القيمة ونستبعد كل ما كان تلقائيًا؟

فرقت اللغة الفرنسية بكلمة «merite» بين كل صفة فطرية أو مكتسبة جديرة بالتقدير، وتعد الفضيلة غير فطرية وغير مكتسبة؛ لأن أسوأ الناس لا يعدو عن بذرة طيبة يستطيع استخدامها في صراعه ضد الخبيث، وكذلك أطهر الأنفس لا تستغني عن بعض الجهد كيما ترتقي في مراتب الجزاء.

والقرآن الكريم قد حل هذه المشكلة عن طريق التفرقة بين نوعين من الجهد:

جهد المدافعة وجهد المبدع.

وانتهي من هذا الفصل إلى أن الجهد المطلق والمحمود في القرآن هو نشاط أخلاقي ومادي يسخر لخدمة الواجب ويتوقع له نوعًا من الدوام، متبصر العواقب واضح الرؤية، يتجنب الإفراط والتفريط، ويتسم بالنبل والاعتدال ويذكرنا بنظرية الوسط العادل لأرسطو التي عرض لها في كتابه الأخلاق حيث نجد تقاربًا بين النظريتين، فالقرآن يدعو إلى هذا المبدأ العملي مثل القناعة: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ [الأعراف:٣١] والكرم في قوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان:٦٧] فالفضيلة عند أرسطو نوع من التوسط أو التوازن بين طرفي النقص أو الزيادة أو الإفراط والتفريط، ولكن هذا التقسيم الثلاثي(الوسط بين طرفين) أي (طرف إفراط، طرف وسط، طرف تفريط) يمكن أن لا يقبل القسمة في عمل أخلاقي جواني كالأمانة فليس فيها وسط بين أن يكون صادقًا أمينًا وبين ألا يكون كذلك، بل إن كل وسط لا يعد سلوكًا فاضلًا فهل في اللامبالاة وهي وسط بين الحب والبغض فضيلة؟ وهل في الشك وهو وسط بين الإثبات والنفي فضيلة؟ كذلك هذا الوسط الأرسطي ليس دقيقًا أو هو العدالة الدقيقة إذ ينكرها أرسطو في شريعة القصاص ويحل محلها شريعة التناسب وبذلك يتضح أن التعريف الأرسطي ليس جامعًا مانعًا؛ وذلك حيث يضم حالات لا تناسب الشيء المعرف وتارة بالنقص حيث لا يشتمل على كل المعرف، فضلًا عن أن معيار الفضيلة عند أرسطو هو العقل السليم، وهذا يعني أن يكون عصيًا على الجمهور ويستأثر به ذهن الحكيم، أما في القرآن فإن لكل فضيلة مقياسًا حسيًا تسهل معرفته بدرجة كافية وتنعدم بفضله تقريبًا فرص الخطأ والالتباس وبذلك وضعت الشريعة لكل فضيلة مقياسها النوعي مع مراعاة ضرورة الأخذ في الاعتبار بالقاعدة العامة التي تأمرنا بالتوفيق بين واجباتنا بعضها وبعض ومن ثم فالاعتدال الذي

مدحه الإسلام فيما يتعلق بدرجة الجهد لا يتمثل في الوسط الحسابي ولا في نقطة الذروة وهما القولان اللذان يتردد بينهما الفكر الأرسطي، وإنما يتمثل في نبل يقترب بقدر الإمكان من الكمال مقرونًا بالسرور والأمل.

الأخلاق العملية:

لم يُرِد الدكتور دراز أن يقتصر على الإطار النظري للنظرية الأخلاقية في القرآن الكريم، وإنما قدم لنا بناء عضويًا تتعاون فيه كل العناصر وتتغلغل فيه روح التوفيق بين شتى النزعات: متحررة ونظامية، لينة وصلبة، واقعية ومثالية، محافظة وتقدمية، وتلك الجوانب النظرية رغم أهميتها فإنها تمثل جانبًا ثانويًا في المشكلة الأخلاقية؛ لأنه من الممكن أن يكون المرء فاضلًا دون أن يستطيع تعريف الفضيلة، والحق أن حاجتنا إلى الفضيلة أعظم من حاجتنا إلى تعريفها، ولم تكتمل النظرية الأخلاقية في القرآن دون أن نشاهد الآثار العظيمة الرائعة للأخلاق التطبيقية التي قدمها القرآن، ومن ثم فقد قدم لنا الأخلاق العملية من نصوص القرآن الكريم في القسم الثاني من الكتاب.

وجاءت طريقة عرضه مختلفة عن طريقة أبي حامد الغزالي حيث اهتم بجمع عدد من الآيات التي لها صلة بالسلوك الإنساني مكتفيًا بما يوضح القاعدة الأخلاقية متحاشيًا للتكرار قدر الإمكان، وغير ملتزم بالتسلسل الأبجدي أي بتسلسل السور.

وعرض في الفصل الأول «الأخلاق الفردية» للآيات المتعلقة بالتعاليم الأخلاقية والجهد الأخلاقي، وطهارة النفس، والاستقامة، وغيرها من الفضائل التي أمر بها الشرع، كالعفة، والاحتشام، وغض البصر، وكظم الغيظ، والصدق، والرقة والتواضع، والتحكم في الأهواء، والتحفظ في الأحكام، واجتناب سوء الظن، والثبات والصبر، والقدوة الحسنة، والاعتدال والتنافس. وعرض فيه كذلك للنواهي التي أمر الله باجتنابها مثل: انتحار الإنسان، أو بتره لعضو من أعضائه، أو

تشويهه، أو الكذب أو النفاق أو إتيان أفعال تناقض الأقوال، أو البخل، أو الإسراف، أو الرياء أو الاختيال أو الكبر والعجب والتنفخ، أو التفاخر بالقدوة والعلم، أو الزنا وتعاطي الخمر وغيرها من الموبقات.

وعرض فيه كذلك الآيات المتعلقة بالمباحات مثل التمتع بالطيبات، وكذلك عرض للآيات المخالفة بالاضطرار.

وجاء الفصل الثاني «الأخلاق الأسرية» عارضًا للآيات المتعلقة بالواجبات نحو الأصول والفروع الأسرية التي ينتمي إليها الفرد، ومنها أولًا- الإحسان إلى الوالدين، وخفض الجناح لهما، وطاعتهما، واحترام حياة الأولاد، والتربية الأخلاقية لهم وللأسرة بعامة. ثانيًا- واجبات بين الأزواج يحددها بعد أن يوضح دستور الزوجية والعلاقات المحرمة والمحللة، والخصال المأمور بها والمستحبة في الاختيار، والرضا والقبول والصداق وشروط تعدد الزوجات. وعرض ثالثًا- للحياة الزوجية وما تنطوي عليه من روابط مقدسة ومحترمة وعرض كذلك للغاية من الزواج ذاته وطرق التعامل بين الزوجين وعرض للآيات المتعلقة بالطلاق التحكيم والعدة وما قبلها وما بعدها.

ثم عرض للواجبات الفردية نحو الأقارب كعطاء الغير، والوصية، وقواعد القسمة للإرث وأنه فضل من الله وليس حقًا.

أما الفصل الثالث فقد عرض فيه للآيات المتعلقة بالمجتمع فيما سماه بالأخلاق الاجتماعية، فعرض أولًا للمحظورات مثل: قتل الإنسان، والسرقة والغش، القرض بفائدة والاختلاس، وأكل مال اليتيم وخيانة الأمانة والدفاع عن الخونة، والظلم والتواطؤ على الشر، الغدر والخداع، وشهادة الزور وقول السوء، والسخرية وغيرها من المحظورات التي نهى الله عنها.

وفي مقابل تلك المحظورات التي تضر بالمجتمع هنالك أوامر فردية تدعو إلى

الأمانة وتنظيم العقود للقضاء على الريبة في المجتمع وأداء الشهادة بصدق وإصلاح ذات البين، والتشفع لا من أجل الأشرار، والتراحم المتبادل وتحرير العبيد وتيسير حريتهم والعفو، والحب العام ونشر الخير والعدل والرحمة والإحسان...

ولم يقتصر على المأمور به والمنهي عنه بل وضع عددًا من الآيات التي تُعد قواعد في أدب التعامل مع الغير في المجتمع مثل: الاستئذان قبل الدخول على الغير، خفض الصوت، التحية عند الدخول ورد التحية بأحسن منها، حسن الجلسة، الاستئذان عند الذهاب.

وخصص الفصل الرابع من الأخلاق العملية للأخلاق المتعلقة بالدولة «أخلاق الدولة» فعرض أولًا للآيات التي تتناول العلاقة بين الرئيس والشعب، من خلال واجب الرؤساء في مشاورة الشعب وتطبيق العدالة وإقرار النظام وصون المال العام وعدم المساس به والحرية القانونية للأقليات داخل المجتمعات والقرار النهائي للحاكم. وفي مقابل واجب الرؤساء عرض لواجب الشعب: في النظام والطاعة المشروطة والاتحاد حول المثل الأعلى والتشاور في القضايا العامة، وتجنب الفساد وتجنب موالاة العدو وإعداد الدفاع العام والرقابة الأخلاقية.

وعرض ثانيًا للعلاقات الخارجية في الأحوال العادية مثل الاهتمام بالسلام العام مع الدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة دونما إكراه أو إثارة للكراهية مع حسن الجوار والبر والعدالة، أما أخلاقيات الدولة في حالة الخصومة فتتمثل في ترك المبادرة بالشر وعدم القتال في الأشهر الحرم أو في الأماكن المحرمة، ومشروعية الحرب في حالة الدفاع عن النفس أو مساعدة المستضعفين، وقتال الفئة المقاتلة وحدها وعدم التولي والهروب من ملاقاة الأعداء والثبات والوحدة مع الصبر والمصابرة والمرابطة وعدم الخوف من الأعداء والخوف من مكائدهم ومؤامراتهم والوفاء بالمعاهدات المبرمة ومواجهة الخيانة بحزم والوفاء بالشروط وإن كانت

مضرة أو غير مواتية...

وجاء الفصل الخامس بعنوان الأخلاق الدينية عرض فيه لنصوص من الكتاب تحدد الواجبات نحو الله من الإيمان به وبما أنزل من حقائق والطاعة المطلقة له تعالى، وتدبر آياته وصنعه، وشكره على نعمائه والرضا بقضائه والتوكل عليه وعدم اليأس من رحمته أو الأمن من بأسه والتعلق بمشيئته في المستقبل والوفاء بعهده، وعدم رد سباب المشركين وتجنب مجالسة الخائضين في آيات الله وعدم الإكثار من الحلف بالله، واحترام اليمين إذا حلف، والمحافظة على دوام ذكره وتسبيحه وتكبيره وأداء الصلاة المفروضة وحج البيت، والدعاء والتوبة وحب الله فوق كل شيء.

ثم اختتم القسم العملي بإجمال بعض الآيات التي تتناول أمهات الفضائل الإسلامية والتي يميز بها القرآن المسلم الحق.

أهم النتائج والآثار التي يبرزها هذا الكتاب:

١- إن القرآن الكريم قدم لنا كل العناصر الضرورية التي تمثل العمد الرئيسة لكل نظرية أخلاقية (الإلزام والمسئولية والجزاء، والنية، والجهد) وكون لنا فكرة دقيقة عن الطريقة التي ينبغي أن نتصور بها معنى تأتي القاعدة الأخلاقية، وما المبدأ الذي يجب أن يلهم سلوكنا؟.. وبأية وسيلة تنال الفضيلة؟

٢- إن الإنسانية لم تعرف أخلاقًا أكمل من الأخلاق القرآنية؛ لأن جميع وجوه النشاط الإنساني لم تغب عن تقنين الأخلاق في القرآن وليس أدل على ذلك العرض السابق لجانب من موضوعات الأخلاق العملية.

٣- إن الأخلاق القرآنية ليست أخلاقًا دينية بمعنى أن رقابتها توجد فقط في السماء، وأن جزاءها فيما وراء الموت، حيث إنها لا تقتصر على ذلك فحسب بل تخول الصلاحيات في نفس الوقت لقوتين دنيويتين مؤثرتين أيضًا هما: الضمير

الأخلاقي، والسلطة الشرعية، وهذا يعني أن الجانب الديني فيها يعد جزءًا من تركيب كبير يكلف معه كل فرد في الأمة أن يحول بكل الوسائل المشروعة دون انتصار الظلم والرذيلة.

٤- إن الأخلاق القرآنية أخلاق لها نظام تربوي غاية في الكمال تشبع حاجة المبتدئ والطيب والحكيم... بحيث تصل بهم إلى مستوى الاقتناع العقلي أو العاطفي أو الصوفي أو الإنساني.

٥- إن الحاسة الخلقية انبعاث فطري في الإنسان سابق في الوجود على شريعة الدين الإيجابية، وليس هنالك تعارض بينهما فلم تأت الشريعة الإيجابية لتنسخ الشريعة الطبيعية، وإنما صدقتها وهذبتها وغذتهاو نورتها.

٦- إن المتأمل للأخلاق القرآنية لا يجد فقط أن هنالك واجبات أسرية واجتماعية كثيرة قد تركت دونما تحديد من الناحية الكمية وعُهِد بها إلى الضمير المشترك بل إن كل تكليف قرآني يجعل شرط تطبيقه مجموعة من الاعتبارات، تحترم الوسع الإنساني وبذلك يخول كل ضمير فردي جزءًا من النشاط التشريعي.

٧- إن الدكتور دراز نجح في التأصيل للنظرية القرآنية باستخدام المصطلحات الغربية الحديثة وأثبت قصور النظريات الأخلاقية قديمها وحديثها وعجزها عن تقديم منهج أخلاقي يتصف بالكمال والتمام وذلك باستخدامه للمنهج المقارن.

٨- إن القرآن الكريم - وقد اعتمد عليه د.دراز في الجانبين النظري والعملي- كتاب الله المعصوم الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢]، وإنه صالح لكل زمان ومكان وإنه ينطوي على عناصر الثبات وعناصر التطور، وإنه المنهج الذي بلائم طبيعة النفس الإنسانية التي توازن بين

الروح والجسد ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الملك:١٤].

وبناء على تلك الإشارات التي ذكرناها يعد كتاب «دستور الأخلاق في القرآن» عملًا عظيمًا لم يُسبق إليه ومرجعًا مهمًا يُعول عليه، إذ جعل للفكر الأخلاقي في الإسلام مكانًا عليًا تصاغرت معه جل النظريات الأخلاقية الغربية التي كانت فريدة عصرها وغير كذلك من نظرة المستشرقين للفلسفة الإسلامية بعامة والأخلاقية منها بخاصة فرحم الله شيخ الأخلاق الدكتور دراز فقد كان خلوقًا، درس الأخلاق، فأحسن وأبدع.

*****

obeikan.com